

التحول إلى أسواق حرة للطاقة

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

حقوق التأليف و النشر محفوظة (2017) لمركز الملك عبدالله للدراسات و البحوث البترولية (المركز). ولا يجوز النسخ أو الاقتباس من هذه المادة دون نسبته بشكل واضح و ملائم للمركز.

نجحت بعض البلدان في التحول إلى استخدام سوق حرة للاستفادة من الطاقة بكفاءة أكبر ، في حين أن بعض البلدان الأخرى بدأت هذا الطريق للتوّ. ومما ينبغي ذكره هنا أن عملية التحول المذكورة ليست بالأمر السهل، بل عملية طويلة تتطلب تمويلًا كبيرًا. وبناءً على ذلك، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت مرحلة الإصلاح – وبلغت مراحل متباينة فيه – أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى ويكون لذلك أثر في تحسين صياغة سياسات التحول المتعلقة بأسواق الطاقة. ركزت ورشة عمل كابسارك على قطاع الكهرباء وعرضت رؤى السياسات التالية:

يتطلب الإصلاح الناجح والوصول إلى التنافسية وجود مؤسسات وقدرات مؤسسية خاصة تستطيع من خلالها إدارة عملية التحول، كما ينبغي أن يكون هناك حد أدنى لحجم السوق . وعلى ضوء ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت أسواق الطاقة المنفردة في دول مجلس التعاون الخليجي كبيرة بما فيه الكفاية لدعم التجارة التنافسية، وما إذا كانت تلك السوق قد طورت القدرات المؤسسية لتحقيق ذلك.

فيما يتعلق بهيكلة السوق، ينظر إلى نموذج «المشتري الواحد» على أنه السبيل لتحسين موثوقية إمدادات الكهرباء. وفي نفس الوقت ينطوي هذا على خطر أن منتجي الكهرباء قد يبالغون في الاستثمار في قدرة التوليد لأنهم يحصلون على عوائد مضمونة من الدولة على ساعات التوليد المضافة، مما يؤدي إلى خلق التزامات مالية طويلة الأجل.

بدلاً من ذلك، يمكن تبني نموذج إصلاح هجين يتكون من مشتر رئيس بالإضافة لمنتجي كهرباء مستقلين يبيعون الكهرباء مباشرة إلى المستهلك النهائي بعقود ثنائية. كما يمكن للسوق الفورية أن تقلل تدخل الحكومة وبالتالي تقلل المخاطر المالية. ولكن نموذج الإصلاح الهجين المشار إليه ينطوي على تكاليف تنفيذ أعلى.

للإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الأهداف: تحسين كفاءة قطاع الكهرباء وجذب استثمارات جديدة ورفع الدعم عن الوقود. وتتيح برامج الإصلاح هذه في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة لتجارة الكهرباء فيما بينها. كما يصاحب تلك الإصلاحات تحديات كتقديم حوافز للاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة إمدادات الكهرباء الموثوقة وتحقيق التوازن في الميزانيات المالية.

وتأتي بإصلاحات قصيرة الأجل تخرج الأهداف العامة عن مسارها.

نموذج المشتري الواحد هو الشكل الأكثر شيوعاً لهيكل سوق الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يقوم منتجو الكهرباء المستقلون ببيع الكهرباء إلى شركة الكهرباء الوطنية (وهي أيضاً مولد رئيسي للكهرباء). وعادة ما يعتبر ذلك أفضل طريقة لتحسين أمن وموثوقية إمدادات الكهرباء. ومع ذلك، فإن لهذا النموذج عيوبه. فعلى سبيل المثال، يحتاج منتجو الكهرباء المستقلون الذين يبيعون الكهرباء لشركة مملوكة للدولة إلى العوائد الحكومية المضمونة لبناء القدرات، وهذا قد يؤدي إلى استثمار زائد عن الحاجة مصحوب بالتزامات مالية طويلة الأجل.

من شأن نموذج الإصلاح الهجين الذي يتنافس فيه مشتر واحد مع منتجي الكهرباء المستقلين الذين يستطيعون أيضاً بيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين من خلال عقود ثنائية وسوق فورية أن يقلل من تدخل الحكومة لأن قرارات الاستثمار والمخاطر المصاحبة لها تُترك للمستثمرين من القطاع الخاص. بيد أن الفوائد الاقتصادية الأكبر على المدى الطويل قد تأتي على حساب ارتفاع التكاليف أثناء التنفيذ.

للإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي عدة أهداف رئيسية - تتدافع أحياناً، وهي: تحسين كفاءة قطاع الكهرباء وجذب استثمارات جديدة ورفع الدعم عن الوقود. ويتطلب هذا الهدف الأخير التدخل لمعالجة آثار زيادة التعرف على المستهلكين. وكما يمكن للإصلاح في المنطقة أن يخلق فرصاً جديدة مثل التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يجلب معه تحديات أخرى مثل جذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة وإدارة الإمدادات الموثوقة للكهرباء وتحقيق التوازن في الميزانيات المالية.

في أواخر الثمانينيات، أصبح من المسلمات الاقتصادية المقبولة أن أسواق الطاقة الحرة تؤدي لخفض التكاليف وزيادة جودة الخدمة. وبعد ثلاثة عقود من المشاهدة، نرى بأن هذه الإصلاحات أسفرت عن نتائج متباينة. فقد نجحت عدة بلدان في التحول من أسواق تعتمد على هيكل الأسعار المحددة أو المنظمة أو المرافق الاحتكارية إلى نظام الأسواق الحرة. غير أننا نرى أن الإصلاحات في كثير من بلدان أخرى إما جارية أو أن الظروف دفعتها باتجاه طرق مختلفة عما كان مقصوداً ابتداءً. وهناك دول علقّت خطط الخصخصة وأعدت تجميع المرافق للتعامل مع للعقبات التي واجهتها في تطبيق سوق فورية تنافسية.

إن تحرير قطاع الكهرباء عملية طويلة ومعقدة ومكلفة، خصوصاً إذا ما وضع في الحسبان أن أهداف الإصلاح وأولوياته قد تتغير بمرور الوقت قبل أن تكتمل عملية تحرير القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى التصدي لقيود جديدة بل وإعادة العمل مرة أخرى لتحقيق أهداف جديدة. إن تحرير السوق ليس هدفاً في حد ذاته، بل ينظر إليه وسيلة لتحقيق مستويات محسنة للخدمة وأداء أكثر كفاءة في القطاع على المدى الطويل. إن إعادة هيكلة السوق أمر لا يقتضي بالضرورة زيادة الكفاءة ورفاهية المستهلك. ولكن الغرض الأساسي منه تهيئة بيئة ملائمة للمنافسة وإشراك القطاع الخاص.

تعد المؤسسات والقدرات المؤسسية ومنصة السوق التنافسية من المكونات الرئيسية لنجاح التحول إلى الأسواق الحرة. وتفيد التجارب السابقة إلى أنه من المهم - قبل تفكيك شركة كهرباء وطنية - أن تنشأ أولاً هيئة تنظيمية مستقلة يصادبها منصة سوق تنافسية. وفي حال غياب هذه المتطلبات المؤسسية فقد تؤدي البراغماتية إلى إنشاء مؤسسات غير رسمية تملأ الفراغ

عن ورشة العمل

نظم كابسارك هذه الورشة في 11 يناير 2017 بحضور أكثر من 38 خبيراً من القطاع الخاص ومراكز البحوث والقطاع الحكومي والأوساط الأكاديمية من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط والصين والهند والمملكة العربية السعودية وسريلنكا ونيبال. وعقدت ورشة العمل وفق نسخة معدلة من قاعدة تشاثام هاوس يوافق بموجبها المشاركون على إدراج أسمائهم دون أن ينسب أي جزء من محتوى هذا الموجز لأي من الحضور بشكل فردي .

عن المشروع

تتيح سلسلة ورش العمل حول نمذجة نظم الطاقة مناقشة دور النماذج في صياغة وتحليل سياسات الطاقة. وتركز على مواضيع حالية تقنية وذات صلة بالسياسات. ويُتوقع أن تساعد الرؤى المطروحة في هذه السلسلة على تعزيز الفهم المشترك بين واضعي النماذج ومستخدميها مما يثري أبحاثنا المستقبلية .

رابط البحث:

[التحول إلى أسواق حرة للطاقة](#)



www.kapsarc.org